

Distr.: General
20 February 2023
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة	الفصل
3	لمحة عامة عن الإقليم
4	أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
6	ثانياً - الميزانية
7	ثالثاً - الظروف الاقتصادية
7	ألف - لمحة عامة
7	باء - السياحة والبناء
8	جيم - الخدمات المالية
9	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
9	هاء - الاتصالات والمرافق العامة
10	رابعاً - الظروف الاجتماعية
10	ألف - لمحة عامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 5 كانون الأول/ديسمبر 2022. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة، المتاحة على الرابط التالي:

<https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers>



الرجاء إعادة استعمال الورق



10	باء - العمل والهجرة
11	جيم - التعليم
12	دال - الصحة العامة
13	هـاء - الجريمة والسلامة العامة
14	واو - حقوق الإنسان
15	خامسا - البيئة
16	سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
16	سابعا - مركز الإقليم في المستقبل
16	ألف - موقف حكومة الإقليم
16	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
16	ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
16	ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
17	باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
المرفق	
20	خريطة جزر تركس وكايكوس

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس هي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثّل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم نايجل دايكين (منذ تموز/يوليه 2019)

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المكون من 40 جزيرة وجزيرة شعابية منخفضة على بُعد 145 كيلومترا شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية، و 925 كيلومترا جنوب شرقي ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية. وست من هذه الجزر مأهولة بصفة دائمة وهي: ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة؛ وبروفيدنسبايس، وهي مركز الأعمال والسياحة وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية؛ وكايكوس الوسطى؛ وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

مساحة اليابسة: 948,2 كيلومترا مربعا

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 154 068 كيلومترا مربعا

عدد السكان: 47 720 نسمة (تقديرات عام 2022): حوالي ربعهم من المواطنين وثلاثة أرباع من المهاجرين الذين قدّموا من جزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وكندا والفلبين والمملكة المتحدة وهايتي والولايات المتحدة وبلدان أخرى

العمر المتوقع عند الولادة: 75 سنة (الرجال: 72 سنة؛ والنساء: 78 سنة) (2022)

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: كوكبرن تاون

رئيس حكومة الإقليم: تشارلز واشنطن ميسيك (منذ 20 شباط/فبراير 2021)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الديمقراطية الشعبية؛ والحزب الوطني التقدمي

الانتخابات: أُجريت أحدث انتخابات في 19 شباط/فبراير 2021

الهيئة التشريعية: مجلس النواب

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 23 628 دولارا (الاسمي، تقديرات عام 2021)

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء

معدل البطالة: 8 في المائة (تقديرات عام 2022)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

لمحة تاريخية موجزة: كان أول من سكن هذه الجزر هم شعب تاينو الناطق باللغة الأراواكية. وفي عام 1799، ضمت بريطانيا هذه الجزر بوصفها جزءا من جزر البهاما ثم جزءا من جامايكا. وقد أصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة في عام 1962، عندما استقلت جامايكا، ولكنها حافظت على روابط دستورية وثيقة بجزر البهاما. وبعد أن استقلت جزر البهاما، في عام 1973، حلّ حاكم محلّ القائم بإدارة جزر تركس وكايكوس في السابق.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- 1 - ينص مرسوم دستور جزر ترڪس وكايكوس لعام 2011، الذي دخل حيز النفاذ في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2012 كخامس دستور للإقليم منذ عام 1962، على أن يكون هناك حاكم بصفته رئيس الحكومة، ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معيّنين ومن النائب العام، ومجلس وزراء، ووزراء يُعيّنون من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين أو المعيّنين.
- 2 - وينص دستور عام 2011 أيضا على إنشاء الجهاز القضائي والخدمة العامة وعدد من المؤسسات التي تصون الحوكمة الرشيدة، ومنها، على وجه الخصوص، لجنة معنية بالنزاهة ولجنة معنية بحقوق الإنسان ومكتب لمراجع عام للحسابات ومدير لشؤون الادعاء العام. ويتضمن الدستور أيضا أحكاما تنظم أراضي التاج البريطاني والإدارة المالية العامة. وبموجب المرسوم، يحتفظ التاج البريطاني، بناء على مشورة وموافقة المجلس الملكي الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بسلطة سنّ القوانين المتعلقة بحفظ السلام والنظام وإعمال الحوكمة الرشيدة في الإقليم.
- 3 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يتولى الحاكم، الذي يعيّنه التاج البريطاني، المسؤولية عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية وبعض المسائل المتعلقة بالخدمة العامة.
- 4 - وتضم الهيئة التشريعية، أي مجلس النواب، رئيس المجلس و 15 عضوا منتخبا وأربعة أعضاء معيّنين والنائب العام. ويُنتخب عشرة أعضاء ليمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، بينما يُنتخب الأعضاء الخمسة الباقون بتصويت يجري على نطاق الإقليم بأكمله.
- 5 - وتتألف قوانين الإقليم أساسا من أنظمة تُسنّ محليا، إلى جانب بعض القوانين التي تُسنّ في المملكة المتحدة وتُطبّق على الإقليم، والقانون العام الإنكليزي. ويتألف نظام المحاكم من محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، مع حق اللجوء في نهاية المطاف إلى اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص. ويعيّن الحاكم قضاة الصلح وقضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف بناء على مشورة لجنة الخدمات القضائية.
- 6 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شهدت الفترة الأخيرة اضطرابات سياسية في جزر ترڪس وكايكوس. فقد كانت الجزر تُدار على أساس نظام حكومي وزاري في إطار دستور عام 2006 الذي جرى التفاوض عليه بين حكومة الإقليم المنتخبة والمملكة المتحدة، وذلك حتى 14 آب/أغسطس 2009، عندما أدخلت المملكة المتحدة حيز النفاذ تشريعا ينص على جملة أمور منها تعليق العمل مؤقتا بأجزاء من الدستور، مما أدى إلى عزل الحكومة وحلّ مجلس النواب. وكان الدافع لذلك الإجراء هو تزايد الأدلة، التي كشفت عنها لجنة تحقيق أُنشئت في تموز/يوليه 2008، على وجود فساد منظم في حكومة الإقليم وسلطته التشريعية وفي صفوف بعض الموظفين العموميين فيه (انظر أيضا الفرع رابعا - هاء أدناه).
- 7 - وخلال الفترة من آب/أغسطس 2009 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2012، عمل الحاكم، الذي خُوّلت إليه صلاحيات واسعة، في إطار ترتيبات دستورية مؤقتة مع مجلس استشاري ومنندى تشاوري. وكان أعضاؤهما من أهل الجزر الذين عيّنهم الحاكم. وكان يُشار إلى هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" أو "الإدارة المؤقتة" أو "الحكم المباشر".

- 8 - وبالتزامن مع تعليق العمل في عام 2009 بأجزاء من دستور عام 2006، أدى التراجع الاقتصادي وتدابير التقشف التي كان لا بد من اتخاذها بُغية "موازنة الحسابات" وكفالة استمرار تقديم الخدمات العامة في الإقليم إلى تسريح موظفين في القطاع العام بشكل مؤقت. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدى ذلك إلى حالة من الاستياء لدى بعض السكان الذين اعتبروا حالات التسريح نتيجة مباشرة لتدخل المملكة المتحدة.
- 9 - وانتهت فترة الإدارة المؤقتة، التي بدأت في آب/أغسطس 2009، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 عندما أُجريت انتخابات. وبلغت نسبة إقبال الناخبين 84 في المائة، وفاز الحزب الوطني التقدمي، الذي كان في الحكم عندما أُقيمت الحكومة السابقة في عام 2009، بثمانية مقاعد، بينما فاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بسبعة مقاعد. وأدى زعيم الحزب الوطني التقدمي، روفوس إيوينغ، اليمين لتولي منصب رئيس الوزراء في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وبذلك عادت الحكومة المنتخبة إلى الحكم في الإقليم.
- 10 - وفي شباط/فبراير 2013، لاحظت الجماعة الكاريبية بقلق بالغ أن الحالة العامة للشؤون السياسية في البلد ظلت دون المستوى المرغوب وأن استعادة الديمقراطية الحقيقية كانت لا تزال بعيدة المنال، على الرغم من أن الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 أفضت إلى استعادة الحكومة التمثيلية في الإقليم. وأوقدت الجماعة الكاريبية بعثة وزارية لنقصي الحقائق إلى الإقليم في حزيران/يونيه 2013. وحسبما جاء في وسائل الإعلام، تضمن التقرير الداخلي للبعثة عدداً من التوصيات، شملت إجراء استفتاء على قبول الحكم البريطاني في إطار الدستور الحالي. وفي آذار/مارس 2014، تلقى رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية معلومات مستكملة عن الحالة، وتعهدوا بمواصلة رصدتها وأعربوا عن تأييدهم لاستعادة الديمقراطية بشكل كامل في الإقليم وفقاً للشروط التي يحددها شعبه. وعلاوة على ذلك، قالوا إنهم لا يزالون يتطلعون إلى الحصول على ردٍّ من حكومة المملكة المتحدة على تقرير البعثة.
- 11 - وفي أيلول/سبتمبر 2013، أنشأ مجلس النواب من جانبه لجنة لاستعراض الدستور مؤلفة من ثمانية أعضاء، ضمت ممثلين عن حكومة الإقليم والمعارضة والجمهور وعُهد إليها بمهمة استعراض دستور عام 2011 وعقد مشاورات مع الجمهور وتقديم توصيات إلى مجلس النواب بحلول 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بشأن إجراء تغييرات دستورية لمناقشتها والمصادقة عليها ثم إحالتها إلى وزارة الخارجية والكونغرس في المملكة المتحدة.
- 12 - وقدمت لجنة استعراض الدستور، في تقريرها الذي رفعته إلى رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، مجموعة من التوصيات المتصلة بمعظم أجزاء دستور عام 2011، من بينها استعادة الحق التلقائي في المحاكمة أمام هيئة محلفين المكّرس في دستور عام 2006، وإدراج شرط يقضي بأن يكون رئيس الوزراء من أهل جزر تركس وكايكوس، وإبطال الحكم القاضي بحرمان من يتولى رئاسة الوزراء لفترتين متعاقبتين من الترشح لذلك المنصب مرة أخرى، وحذف الإشارة إلى مكتب كبير الموظفين الماليين. وفيما يتعلق بإجراء استفتاء بشأن الاستقلال، ذكرت اللجنة أنه أمرٌ تقررته السلطات السياسية ولا يقع ضمن اختصاصها.
- 13 - وناقش مجلس النواب التقرير النهائي وأقرّه في كانون الثاني/يناير 2015، وأُحيلت توصيات اللجنة إلى حكومة المملكة المتحدة لكي تنظر فيها. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم تقبل حكومة المملكة المتحدة تلك التوصيات، عقب دراستها دراسة متأنية، بحجة أن الدستور الحالي يشكل وثيقة أساسية لكفالة استمرار جزر تركس

وكايكوس في تطبيق المعايير المعترف بها دوليا في مجالات الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والإدارة المالية السليمة. ومع ذلك، أُلغيت وظيفة كبير الموظفين الماليين (انظر الفقرة 12) في آذار/مارس 2017.

14 - وفي الانتخابات العامة التي أُجريت في 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، فازت الحركة الديمقراطية الشعبية بعشرة مقاعد من أصل 15 مقعدا منتخبا في مجلس النواب، لتعود بذلك إلى موقع الأغلبية بعد انقطاع دام 13 عاما. وأصبحت زعيمة الحركة، شارلين كارترليت روبنسون، أول امرأة تشغل منصب رئيس وزراء الإقليم في 19 كانون الأول/ديسمبر 2016.

15 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2018، شاركت رئيسة وزراء جزر تركس وكايكوس آنذاك في جلسة تقديم الأدلة الشفوية في التحقيق المعنون "مستقبل أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة"، الذي أجرته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، أشارت خلالها إلى تعليق العمل بدستور الإقليم. وأشارت أيضا إلى ارتفاع تكاليف الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة؛ ومشاركة الأقاليم في اختيار الحكام؛ وقانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال؛ وشواغل إزاء فقدان التمويل بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

16 - وفي خطاب بمناسبة أداء الحاكم اليمين الدستورية في تموز/يوليه 2019، ذكرت رئيسة وزراء جزر تركس وكايكوس آنذاك أن الدستور الحالي لم يُصاغ من قِبَل الإقليم وأنه لم يكن سوى إهانة للحكومة المنتخبة محليا. وأضافت أن هذا الدستور يمثل وثيقة تترك الحكم لشخصيات وأن الإقليم لا يمكنه تحمّل حالة انعدام اليقين هذه. وسلطت الضوء على طموح شعب جزر تركس وكايكوس في العودة إلى دستور عام 2006 الذي يمثل، إلى جانب النظم المالية والرقابة الحالية، توازنا في شراكة الإقليم مع المملكة المتحدة، لأنه يوفر ضمانات للمملكة المتحدة، ويمنح في الوقت نفسه شعب جزر تركس وكايكوس كرامته.

17 - وأعلنت رئيسة الوزراء آنذاك، في بيان عام أدلت به في كانون الأول/ديسمبر 2019، أن تقريرا للجنة استعراض الدستور يتضمن مقترحات متعلقة بإدخال تغييرات على الدستور قد عُرض على مجلس النواب. وأوضحت أنها تعترم تقديم المقترحات إلى حكومة المملكة المتحدة بمجرد مناقشة التقرير في المجلس. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فقد تم إطلاع المملكة المتحدة على هذه المقترحات في شباط/فبراير 2020، وردت حكومتها في آب/أغسطس 2020، وطلبت مزيدا من التوضيحات بشأن بعض التغييرات المقترحة.

18 - وفي الانتخابات العامة التي أُجريت في 19 شباط/فبراير 2021، فاز الحزب الوطني التقدمي بـ 14 مقعدا من أصل 15 مقعدا منتخبا في مجلس النواب، ليعود بذلك إلى موقع الأغلبية. وأصبح زعيم الحزب الوطني التقدمي، تشارلز واشنطن ميسيك، رئيسا للوزراء في جزر تركس وكايكوس.

ثانيا - الميزانية

19 - وفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، تشير تقديرات الميزانية للسنة المالية من نيسان/أبريل 2022 إلى آذار/مارس 2023 إلى إيرادات قدرها 395,7 مليون دولار، ونفقات تشغيل قدرها 338,9 مليون دولار ومساهمات في صندوق للتنمية قدرها 50,0 مليون دولار، وفائض تشغيل قدره 6,8 ملايين دولار. وتساهم وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية أيضا بـ 1,0 مليون دولار في تمويل المشاريع الإنمائية.

20 - ولا تفرض حكومة الإقليم أي ضرائب على إيرادات الشركات أو على دخل الأفراد، أو ضرائب على الأرباح الرأسمالية أو ضرائب على التركات. وتدفع الشركات الأجنبية رسوماً للترخيص لها بالعمل في الإقليم.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

21 - القطاعان الرئيسيان لاقتصاد الإقليم هما السياحة والخدمات المالية. ووفقاً لإدارة الإحصاءات، قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2021 بالأسعار الجارية بمبلغ 943,2 مليون دولار، بعد أن كان 1,2 بليون دولار في عام 2019. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن التوقعات المقدَّرة المنقَّحة للنمو الاقتصادي الحقيقي في عام 2021 بلغت نسبة 13,6 في المائة، بعد انخفاض بنسبة 26,8 في المائة في عام 2020. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، نتج انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد كان لهذه الجائحة تأثير مباشر على قطاع السياحة، الذي هو المحرك الرئيسي للنمو في الإقليم على مر السنين. ومع ذلك، فإن قطاع السياحة قد تعافى من تأثير كوفيد-19، ويقدر أن نموه بلغ أكثر من 10 في المائة في عام 2021 وأنه شهد أيضاً نمواً كبيراً في عام 2022. ووفقاً لم ذكرته إدارة الإحصاءات، يقدر أن الناتج المحلي الإجمالي زاد بأكثر من 7 في المائة في عام 2022 ويتوقع بأن ينمو بأكثر من 5 في المائة في عام 2023.

22 - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لئن لم يكن النمو الاقتصادي في جزر تركس وكايكوس كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، فإنه كان مستقراً وإيجابياً، باستثناء آثار الإعصارين في عام 2017 وجائحة كوفيد-19 في عام 2020 وإعصار فيونا في عام 2022، ومهد الطريق لتحسين الأداء في السنوات المقبلة. وتجدر الإشارة إلى قابلية جزر تركس وكايكوس للتأثر بالأعاصير خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر، حيث إن ذلك يمكن أن يضعف الأنشطة الاقتصادية نتيجة الأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية، وإغلاق الفنادق، وإلغاء الرحلات الجوية، وغيرها من الاضطرابات الاقتصادية. وتسلم جزر تركس وكايكوس بأهمية توخي الحصافة المالية باعتبارها جانبا هاما من جوانب نموها في المستقبل وتوقعاتها الإنمائية. ولذلك، تسعى الحكومة إلى ضمان أن تكمل إدارة الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل (الخطط الثلاثية السنوات) واستراتيجيتها الإنمائية المتوسطة الأجل عن قصد مبادراتها في مجال السياسات الإنمائية الطويلة الأجل ("رؤية عام 2040").

باء - السياحة والبناء

23 - على الرغم من التحديات المواجهة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، لا تزال السياحة تشكل القطاع الرئيسي في الإقليم. ووفقاً لإدارة الإحصاءات، يركز الاقتصاد إلى حد كبير على السياحة والخدمات ذات الصلة بها لأن هناك القليل من الموارد الطبيعية المتاحة. وتركز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر، بمرور الوقت، في قطاع السياحة، وهو مجال تشجع الحكومة بقوة الاستثمار فيه. وتمثل السياحة والخدمات ذات الصلة بها أكثر من 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

24 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن يتعافى قطاع السياحة في جزر تركس وكايكوس تعافيا تاما من جائحة كوفيد-19 بحلول نهاية عام 2023، على الرغم من تراجعها بنسبة 53 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019. ويقدر أن الأرقام المتعلقة بقطاع السياحة في عام 2022 كانت أقل بنسبة 10 في المائة فقط مقارنة بعام 2019.

25 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، زاد نشاط البناء بنسبة 16,9 في المائة في عام 2019. ومن المتوقع أن يتواصل الأداء القوي لقطاع البناء في عام 2023. ومن المتوقع أن يقود كل من الشركات والأفراد نمو القطاع، الذي من المتوقع أن يصل إلى 4 في المائة في المتوسط بين عامي 2022 و 2025. ومن المرجح أن تساعد البرامج الرأسمالية الجديدة والجارية للحكومة، التي تركز على تطوير الهياكل الأساسية، وتحسين ظروف العمل المادية، والمبادرات المجتمعية، قطاع البناء على الحفاظ على أدائه الجيد. ويتوقع أيضا أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة والمشاريع ذات الصلة، فضلا عن زيادة في الاستثمار في القطاع الخاص المحلي، إلى تعزيز نشاط البناء.

جيم - الخدمات المالية

26 - تمثل الخدمات المالية الدولية، بما فيها تسجيل الشركات، والأعمال المصرفية وأنشطة التأمين، مصادر للإيرادات الخارجية لجزر تركس وكايكوس. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُجنى قسط كبير من عائدات قطاع الخدمات المالية في الإقليم من منح تراخيص لشركات إعادة التأمين الفرعية الصغيرة التي تعمل أساسا في الولايات المتحدة. ويُعهد بمنح التراخيص لقطاع الخدمات المالية الدولية والإشراف عليه وتطويرة إلى لجنة الخدمات المالية في جزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضا خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم.

27 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت حكومة الإقليم البحث عن شركاء لتبرم معهم اتفاقات تتعلق بتبادل المعلومات الضريبية. فقد وقّع الإقليم الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، وذلك بناء على المادة 6 من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية في برلين في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2014. ووقّع الإقليم أيضا ترتيبات في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

28 - وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت جزر تركس وكايكوس ترتيبا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن مبادلات المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ستتاح لسلطات إنفاذ القانون بموجب هذا الترتيب، الذي دخل حيز النفاذ في 1 شباط/فبراير 2018، إمكانية الاطلاع بصورة آنية على المعلومات ذات الصلة بالملكية النفعية المتعلقة بالشركات والكيانات القانونية المسجلة في الإقليم.

29 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعَدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تتشّى هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع مرسوم ملكي يضع إطارا لهذه السجلات. والتزمت حكومة جزر تركس وكايكوس بإنشاء هذا السجل، وتقدم حكومة المملكة المتحدة الدعم عند الاقتضاء. وتتوقع حكومة المملكة المتحدة أن

يكون هذا السجل، وسجلات أقاليم ما وراء البحار الأخرى، جاهزة بحلول نهاية عام 2023. ويتمشى ذلك مع دعوة المملكة المتحدة إلى جعل السجلات المتاحة لعامة الناس معيارا عالميا بحلول عام 2023.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

30 - لا تزال الزراعة ومصائد الأسماك تسهم بأقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. والإنتاج الزراعي محدود بسبب نقص المياه العذبة وعدم خصوبة التربة. ويتكون الإنتاج أساسا من المحاصيل الغذائية (البامية والذرة والبطاطا الحلوة) وأشجار الفاكهة في جزر كايكوس. وفي العام الماضي، كان هناك بعض الابتكارات الجديدة في الزراعة باستخدام تقنيات حديثة مثل الزراعة المائية. ولا يوجد منتجون تجاريون متوسطون أو كبار سواء فيما يتعلق بالمحاصيل أو الماشية. وفي تموز/يوليه 2022، تم افتتاح أول سوق عام للمنتجات الطازجة المحلية في الإقليم في جزيرة بروفيدنسialis، حيث يبيع المزارعون من جزر كايكوس وبروفيدنسialis منتجاتهم مباشرة للمستهلكين. وأعربت الحكومة عن اهتمامها بتطوير القطاع لتحسين الأمن الغذائي في البلد وتعهدت بتقديم الدعم من خلال منح زراعية للمزارعين المسجلين وأموال كجزء من خطة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي. ويُعد صيد الأسماك القطاع الأولي الرئيسي في الإقليم. وأصدرت الحكومة تكليفا بإجراء دراسة لتقييم مصائد الأسماك ووضع خطة استراتيجية متعلقة بها، بهدف تنمية القطاع وتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل لصيادي الأسماك.

31 - ولا يزال الإقليم يشارك بصورة منتظمة في اجتماعات إقليمية ترعاها الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، حيث يُناقش التخطيط لمصائد الأسماك المستدامة. وتتماشى أنشطة إدارة مصائد الأسماك الآن مع أنشطة الإدارة البحرية، التي هي مسؤولة عن سلامة الأرواح في البحر وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وأصبحت الإدارة الآن إدارة مصائد الأسماك وتدير الموارد البحرية.

32 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، زادت حكومة الإقليم من جهودها في مجال الإنفاذ في السنوات الأخيرة وما فتئت تقوم أيضا بمراقبة الصيادين بفعالية وتنقيتهم بشأن المخاطر المرتبطة بانبساط الشعاب المرجانية. وأدت هذه الإجراءات إلى تقليل صيد جراد البحر الذي لم يكن بالحجم المناسب وحدت من الصيد غير المشروع. وبالإضافة إلى قطاع صيد الأسماك، وضعت حكومة الإقليم برامج مثل "كل ما تزرعه وازرع ما تأكله"، وهي تهدف إلى تشجيع وتوسيع القطاع الزراعي وزيادة مساهمة المجال الزراعي ككل.

هاء - الاتصالات والمرافق العامة

33 - إن مرافق الاتصالات والنقل في الإقليم جيدة نسبيا. فشبكة الطرق تغطي نحو 370 كيلومترا، منها 170 كيلومترا من الطرق المعبّدة في جزيرتي ترك الكبرى وبروفيدنسialis وفي جزر كايكوس. وأضر إعصارا إيرما وماريا في عام 2017 ومؤخرا إعصار فيونا في عام 2022، بالاتصالات وشبكة الطاقة في جميع أنحاء الإقليم. وفي الجزر الواقعة خارج بروفيدنسialis، الاتصالات سيئة الجودة بسبب عدم كفاية قدرة النطاق العريض في غياب الربط بالألياف البصرية.

34 - ويوجد في الإقليم مطاران دوليان: يقع المطار الرئيسي في جزيرة بروفيدنسialis، في حين يقع مطار آخر أصغر حجما في جزيرة ترك الكبرى. وتُنظَّم رحلات إلى معظم البلدان في منطقة البحر الكاريبي، بما فيها أنتيغوا وبربودا، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وكندا، وكوبا، والمملكة المتحدة،

وهايتي، والولايات المتحدة (بما في ذلك بورتوريكو)، وإن لم تكن جميعها مباشرة. والميناء التجاري الرئيسي هو ساوث دوك، الذي يقع في جزيرة بروفيدنسياليس. ويوجد في جزيرة ترك الكبرى ميناء تجاري ومرفأ للسفن السياحية. ويوجد في جزيرة كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه. وتوفر شركتان للاتصالات خدمات الاتصالات الهاتفية الوطنية والدولية وخدمات الإنترنت في الإقليم. وتوجد في الإقليم ثلاث محطات تلفزيونية. وتتعدد الصحفتان الأسبوعيتان الرئيسيتان مواقع شبكية أيضا.

35 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تقدّم خدمات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في الإقليم (باستثناء جزيرتين شعابيتين منخفضتين وجزيرة واحدة) جهة تقديم خدمات محتكرة متكاملة رأسيا. وتنتج الطاقة الكهربائية كلها باستثناء 1,0 في المائة مولدات كهربائية تعمل بالديزل. وأشارت دراسات عديدة إلى أنه نظراً للتكلفة المفرطة لتوليد الكهرباء، فإن الموارد المتجددة، بما في ذلك المصادر الخالية من الكربون مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لن تكون مجدية اقتصادياً ومراعيةً للبيئة فحسب، بل ستوفر أيضاً بديلاً أقل تكلفة للأفراد. والعمل جارٍ للقيام بإصلاح تنظيمي بما يتيح الاستفادة من الطاقة المستدامة على النحو الذي أوصي به في مشروع السياسة المتعلقة بالطاقة لجزر تركس وكايكوس. ويجري استعراض مشروع قانون للطاقة المتجددة لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وقد وُضعت الاستراتيجية الوطنية للتحول في مجال الطاقة على نحو يضمن المرونة، مع التركيز على بناء القدرة على التكيف، وتوليد الطاقة الأقل كلفة، وموثوقية الإمدادات، والاستدامة البيئية. ويجري أيضا التخطيط المتكامل للموارد لضمان مراعاة جميع موارد الطاقة المجدية، فضلا عن التقيد بأفضل المعايير والممارسات في هذا القطاع.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

36 - وفقا لما ذكرته إدارة الإحصاءات، فإن إجمالي عدد السكان المقدر لعام 2022 بلغ 47 720 نسمة. ووفقا لتقرير أصدرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع إدارة الإحصاءات التابعة لحكومة الإقليم، فإن جزر تركس وكايكوس لديها واحد من أسرع التجمعات السكانية نموا في منطقة البحر الكاريبي، ويمكن أن يصل تعدادها إلى أكثر من 55 000 شخص بحلول عام 2027. ووفقا لهذا التقرير، يشكل أهل جزر تركس وكايكوس، الذين كان يُطلق عليهم سابقا اسم "المنتمين"، نسبة متناقصة من السكان. فبعد أن كانوا يمثلون نسبة 69 في المائة من مجموع السكان في عام 1990، انخفضت أعدادهم إلى 37 في المائة في عام 2012، وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فقد يمثلوا أقل من ربع السكان بحلول عام 2027.

37 - ويشكل مجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة نظامية تابعة لحكومة الإقليم، الجهة الوحيدة التي تقدم استحقاقات التأمين الاجتماعي للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 65 سنة والذين يعملون بأجر داخل الإقليم.

باء - العمل والهجرة

38 - لا يزال القطاع العام يمثل أحد أرباب العمل الرئيسيين في الإقليم. وتشمل قطاعات التوظيف الرئيسية الأخرى السياحة والبناء والخدمات المالية الدولية وخدمات الأعمال التجارية الدولية. ووفقا لتقرير

الدراسة الاستقصائية للتجارة والقوة العاملة لعام 2017 في جزر تركس وكايكوس، بلغ عدد الأشخاص في القوة العاملة 25 418 شخصا، كان 6 في المائة منهم مسجلين كعاطلين عن العمل.

39 - ووفقا للمراجعة الوطنية للمهارات لعام 2017، يُعدّ قطاع الفنادق والخدمات أكبر أرباب العمل في الإقليم. ويشكل أهل جزر تركس وكايكوس نسبة 76 في المائة من الأشخاص العاملين في قطاع الخدمات المالية، وهو أكبر أرباب العمل لأهل جزر تركس وكايكوس حسب النسبة المئوية في الإقليم. وكشفت المراجعة الوطنية للمهارات كذلك أن أهل جزر تركس وكايكوس يمثلون 9 في المائة من الموظفين في الإدارة العليا.

40 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وضع الإقليم، منذ عام 2012، نظاما شفافا ومبسّطا للحصول على جنسية إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار. وفي عام 2015، سُنّ الأمر التشريعي الجديد المتعلق بصفة أهل جزر تركس وكايكوس الذي يحدد شروط الحصول على صفة أهل الجزر باعتبارها حقا أو صفة يمكن منحها، تمشيا مع مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس الصادر في عام 2011. ووفقا لوزارة الهجرة ودائرة الحدود التابعة لحكومة الإقليم، تمثل صفة أهل جزر تركس وكايكوس أعلى صفة هجرة تُعطى للأشخاص الذين اكتسبوا أو مُنحت لهم بناءً على طلب للحصول عليها بموجب قوانين جزر تركس وكايكوس. وعلى هذا النحو، فإن أهل جزر تركس وكايكوس وحدهم يمكنهم التصويت في الانتخابات، والتقدم بطلبات للحصول على أراضي التاج السكنية وأن يُنظر في طلباتهم، والتقدم بطلبات للحصول على ترخيص مزاوله الأعمال للعمل ضمن فئة تراخيص الأعمال المقيّدة وأن يُنظر في طلباتهم. وإضافة إلى ذلك، يتضمن أمر تشريعي بشأن الهجرة، أقره مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2015، أحكاما تتعلق باللجوء. وتترى الدولة القائمة بالإدارة أن ذلك يدل على تمسك الإقليم بالالتزام المترتب عليه بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وقد دخل حيز التنفيذ عمل لجنة مسؤولة عن تجهيز طلبات الحصول على صفة أهل الجزر في 1 كانون الثاني/يناير 2020، وكان من المتوقع أن تبدأ اللجنة باستعراض الطلبات المقدمة في عامي 2016 و 2017.

41 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال أمن الحدود مصدرا رئيسيا للقلق. وقد جرى تحديث محطة الرادار الساحلية. وتنتظر الدولة القائمة بالإدارة في إقامة تعاون دبلوماسي مع بلدان المنشأ التي يفد منها المهاجرون غير القانونيين كمبادرة ضرورية للتخفيف من الأنشطة غير القانونية. وقد أثبتت علاقات العمل مع فرع الشرطة البحري وغيره من وكالات الاستجابة أنها أداة مهمة في جهود اعتراض الأشخاص الساعين إلى عبور الحدود عن طريق البحر والتحقق من هويتهم. وأطلقت استراتيجية للأمن القومي في كانون الثاني/يناير 2020، وجرى تحديثها في عام 2021. وزاد الإقليم من القدرات، مع التركيز على قوة لمراقبة الحدود تعتمد على المعلومات الاستخباراتية، وزيادة التدريب ومواصلة تطوير علاقات أصحاب المصلحة مع الشركاء الإقليميين والدوليين. ومن بين أهداف حكومة الإقليم تطبيق نظام قوي لإدارة الحدود يشمل بوابات إلكترونية وقدرات بيومترية.

جيم - التعليم

42 - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة أعوام و 16 عاما. وتوجد في الإقليم 47 مدرسة تشمل مراحل التعليم قبل المدرسي حتى التعليم الجامعي. ومن بين تلك المدارس، تتولى حكومة الإقليم تشغيل إحدى عشرة مدرسة ابتدائية وخمس مدارس ثانوية. ورغم أن عدد المدارس

الخاصة يفوق عدد المدارس العامة، فإن نحو 61 في المائة من التلاميذ مسجلون في المدارس العامة. وتوجد أيضا مدرستان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويُقدَّر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار من أهل الجزر بنسبة 98 في المائة، في حين أن هذا المعدل أدنى بكثير في أوساط المهاجرين.

43 - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، توجد كلية متوسطة هي الكلية المتوسطة لجزر تركس وكايكوس ولها فرعان في جزيرتي ترك الكبرى وبروفيدنسياليس، وهي تتيح الدراسة لمدة سنتين أو أربع سنوات.

44 - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات رسوم التعليم التي يدفعها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في أحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا طوال فترة السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وسيكون الطلاب مؤهلين للحصول على قروض لتوفير الرسوم الدراسية في إنكلترا شريطة أن يكونوا قد سوّوا وضعهم عند وصولهم إلى المملكة المتحدة وأن يباشروا بدراسة المواد الجامعية من المستوى الأول المكافئ للكالوريوس بدوام كامل أو بدوام جزئي في العام الدراسي 2023/2024. ويشجع الطلاب المؤهلون على التأكد من أنهم يحملون جواز سفر بريطانيا قبل التقدم بطلب للحصول على مركز يجعلهم يدفعون رسوم التعليم التي يدفعها الطلاب المحليون للدراسة في المملكة المتحدة.

دال - الصحة العامة

45 - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس واصلت عملياتها من خلال مستشفيات جزر تركس وكايكوس وخدمات الرعاية الصحية الأولية على نطاق هذه الجزر. وتُحال الحالات الخطيرة التي تتطلب رعاية متخصصة غير متاحة في الإقليم إلى الخارج، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي إلى جامايكا أو جزر البهاما أو جزر كايمان أو الجمهورية الدومينيكية، وأحيانا إلى كولومبيا والولايات المتحدة. وإذا لم تكن الخدمات المطلوبة متاحة على الصعيد الإقليمي، تُحال الحالات الخطيرة إلى مرافق تقع خارج منطقة البحر الكاريبي.

46 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يجري العمل حاليا على وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة للفترة 2023-2026، التي تهدف إلى ضمان حصول السكان على رعاية صحية مستدامة وعالية الجودة وميسورة التكلفة. وتحظى هذه الخطة بدعم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

47 - وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، أغلقت جزر تركس وكايكوس حدودها أمام جميع الرحلات غير الضرورية في 24 آذار/مارس 2020، وأعادت فتح حدودها أمام الرحلات الإقليمية والدولية في 22 تموز/يوليه 2020.

48 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، نفذت حكومة الإقليم عددا من تدابير المراقبة للتصدي لجائحة كوفيد-19. وشملت هذه التدابير تعديلات على الأمر التشريعي المتعلق بالصحة العامة والبيئية وإصدار الإشعار بشأن الصحة العامة والبيئية لجزر تركس وكايكوس (الأمراض المعدية والواجب الإبلاغ عنها) لعام 2020، والأنظمة بشأن الصحة العامة والبيئية لجزر تركس وكايكوس (تدابير المراقبة) (كوفيد-19) لعام 2020. وقامت وزارة الصحة بوضع وتنفيذ خطة وطنية للطوارئ والاستجابة فيما يتعلق بكوفيد-19 في إطار جهودها لإدارة واحتواء انتشار الفيروس. ويجب على الأشخاص الذين يرغبون في السفر إلى الإقليم أن يكونوا محصنين تحصينا كاملا إذا كان عمرهم يتجاوز 18 سنة. وفي ذروة الجائحة، كان على الأشخاص أن

يخضعوا لاختبار تفاعل البوليمراز التسلسلي أو اختبار التدفق الجانبي/المستضدات قبل الوصول. ووضعت إجراءات تشغيل موحدة ومبادئ توجيهية وبروتوكولات مختلفة متعلقة بكوفيد-19 من أجل القطاعين العام والخاص. وتم تعزيز قدرات وإمكانات المختبر الوطني للصحة العامة في مجال الفحص تعزيزا كبيرا بدعم من المملكة المتحدة. وأبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية دور مختبر الصحة العامة في حالات تفشي الأمراض، حيث تكون هذه المرافق جزءاً لا يتجزأ من التحديد السريع لعوامل الأمراض حتى يتسنى للأفراد المصابين تلقي العلاج الفوري. وتم أيضاً استثمار كبير في زيادة عدد الموظفين في جميع جوانب قطاع الصحة، فضلاً عن زيادة قدرة المستشفيات تحسباً لأي طفرات محتملة في الحالات.

49 - وبدأت حكومة جزر تركس وكايكوس تطعيم السكان المحليين ضد كوفيد-19 في 11 كانون الثاني/يناير 2021. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بدأ برنامج إعطاء الجرعة المعززة من اللقاح المضاد لكوفيد-19، باستخدام استراتيجية وضعتها المملكة المتحدة كنقطة مرجعية. ووفقاً لما ذكرته منظمة الصحة العالمية، وحتى 23 كانون الثاني/يناير 2023، تم إعطاء ما مجموعه 73 907 جرعات لقاح.

50 - وما فتئت حكومة المملكة المتحدة تدعم أقاليم ما وراء البحار طوال جائحة كوفيد-19. وشمل الدعم تمويل وتوريد مجموعات أدوات الاختبار، والمستهلكات المختبرية، والمعدات واللوازم الطبية، واللقاحات المضادة لكوفيد-19، بما في ذلك الجرعات المعززة، وتوفير الخبرة في مجال الصحة العامة. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يتماشى دعمها مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

51 - وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ارتفع المعدل العام للجريمة في جزر تركس وكايكوس، وبأساس جرائم القتل والإجرام المتصل بالعصابات. وارتفع عدد جرائم القتل سنوياً من 20 في عام 2019 إلى 23 في عام 2020 وحتى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كانت هناك 32 جريمة قتل في جميع أنحاء الجزر في عام 2022. وفي إطار التصدي للزيادة الكبيرة في الجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية والعصابات، تم التماس تقديم الدعم ويجري تقديمه من كل من المنطقة وحكومة المملكة المتحدة. وتواصل قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس تطوير قدراتها باستثمارات كبيرة في مجالات الاستخبارات والتحقيقات والاستدلال الجنائي الرقمي والعمليات. ويشمل ذلك إدخال تحسينات على وحدتها التكتيكية وفرعها البحري، ويقود هذا الأخير العمل على حماية الحدود والمياه الإقليمية.

52 - ووفقاً لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، سنّت جزر تركس وكايكوس تشريعات تُجرّم الاتجار بالبشر وتعكس أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويوفر الأمر التشريعي المتعلق بالعنف العائلي، الذي دخل حيز النفاذ في عام 2015، قدراً أكبر من الحماية لضحايا العنف العائلي. وسنت جزر تركس وكايكوس مؤخراً أيضاً قوانين جديدة للأمن الوطني، بما في ذلك فيما يتعلق باعتراض الاتصالات، وتشريعات لمكافحة العصابات، وتمديد الحد الأدنى للعقوبات على الجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية.

53 - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تواصل قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس تعاونها مع الشركاء في إنفاذ القانون على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيما مع حرس السواحل بالولايات المتحدة وقوات الدفاع في جزر البهاما، وذلك في مجال حماية الحدود والبحار في شمال البحر الكاريبي. وبشكل خاص، عمقت علاقتها بقوة دفاع جزر البهاما بعد توقيع اتفاق بشأن المسؤولين عن إنفاذ القوانين على متن

السفن. وواصلت قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس، بالتعاون مع الشركاء، التركيز على حماية الطفل. وفي أواخر عام 2021، أُجري استعراضان لممارسة حماية الطفل.

54 - وفي عامي 2020 و 2021، وفي إطار العمل الذي يقوده مكتب مستشار إنفاذ القانون الممول من المملكة المتحدة، تم نشر ضباط متخصصين في مجال التكتيكات والتحقيق في الجرائم والإدارة لتقديم الدعم وبناء القدرات لجزر تركس وكايكوس. وإضافة إلى ذلك، قامت قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس بتوظيف ضباط إضافيين لتعزيز قدراتها. وقد نُشرت مستشارة قضائية ممولة وظيفتها من المملكة المتحدة في عام 2021 لدعم تنفيذ استراتيجية للعدالة.

55 - ولا تزال الخطة الاستراتيجية لأعمال الشرطة للفترة 2021-2024، التي أطلقت في نيسان/أبريل 2021، توفر إطاراً لتعزيز تقديم الخدمات وتطوير أوجه أخرى لأعمال الشرطة. وترتكز الخطة إلى القيم الأساسية المتمثلة في النزاهة والمساءلة، وتهدف إلى الحد من الجريمة والخوف من الجريمة، وتعزيز التعاون مع المجتمع المحلي، وحماية الحدود من الجريمة المحلية وعبر الوطنية، والاستثمار في إدارة الموظفين والأداء، واستخدام التكنولوجيا على الوجه الأمثل.

56 - وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث. وفي عام 2022، كانت السفينتان HMS Medway و HMS Protector راسيتين في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، مما يكفل الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار العام لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار في الاستعداد والتصدي لخطر الأعاصير وغيرها من الكوارث، وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، وتوفير الدعم للاتصالات في حال حدوث أزمات في المنطقة.

57 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أسفر تحقيق جنائي واسع النطاق أجراه الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة، الذي عُيّن خلال فترة الإدارة المؤقتة، عن محاكمة تسعة أفراد من الحكومة السابقة. وقد بدأت المحاكمة في كانون الثاني/يناير 2016، وكان من المتوقع أن تدوم بين 12 و 18 شهراً. بيد أنه نظراً لعدد من حالات التأخير، بما ذلك تلك الحالات التي تسبب فيها تغيير المحامين ومرض أفراد من الهيئة القضائية، وإعصاراً إيرما وماريا، وكوفيد-19، استمرت المحاكمة حتى وفاة رئيس المحكمة في مطلع عام 2021 حيث أنشئت محاكمتان جديدتان على نطاق أصغر، بدأت أولاهما في حزيران/يونيه 2021. وقد أقرت واحدة من المتهمين بذنبها.

58 - وتدعم الدولة القائمة بالإدارة إنشاء قوة عسكرية للإقليم لحالات الطوارئ، وهي كتيبة جزر تركس وكايكوس. ويجري تدريب الضباط في أكاديمية ساندهرست العسكرية الملكية، في حين يتلقى مشاة البحرية الاحتياطية التدريب من فرق التدريب الزائرة التي يوفدها الجيش البريطاني. وأنشئت الكتيبة في عام 2021، وهي مكلفة بدعم العمليات الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومواجهة الكوارث الطبيعية.

واو - حقوق الإنسان

59 - بالإضافة إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وُسّع نطاق تطبيق الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ليشمل جزر تركس وكايكوس. ووُسّع أيضاً نطاق الحق في تقديم الالتماسات الفردية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليشمل سكان الإقليم.

- 60 - وبُغية تعزيز إطار حقوق الإنسان في الإقليم، تضمنَ دستور عام 2011 ديباجة يؤكد فيها شعب جزر تركس وكايكوس عزمه على الالتزام بالقيم الديمقراطية لمجتمع عادل وإنساني، سعياً إلى تحقيق الكرامة والازدهار والمساواة والمحبة والعدالة والسلام والحرية للجميع. وإضافة إلى ذلك، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الفرع من الدستور الذي ينظم حقوق الفرد وحياته الأساسية يوفر إطاراً قانونياً شاملاً وجامعاً بقدر أكبر يتواءم على نحو أفضل مع تدابير الحماية التي تكفلها الاتفاقية مقارنة بدستور عام 2006 السابق، ويتضح ذلك على سبيل المثال من إضافة احترام الميل الجنسي بوصفه حقاً مصوناً.
- 61 - وأُنشئت لجنة حقوق الإنسان في عام 2008 بوصفها إحدى المؤسسات المكلفة بصون الحوكمة الرشيدة بموجب الإطار المحدد أساساً في دستور عام 2011. وتتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تعزيز فهم حقوق الإنسان واحترامها. وتخضع عملياتها ومهامها لأحكام التشريعات الفرعية المنصوص عليها في الأمر التشريعي المنقح لعام 2018 والمتعلق بلجنة حقوق الإنسان لجزر تركس وكايكوس.

خامساً - البيئة

- 62 - تتولى إدارة البيئة والموارد الساحلية في الإقليم مسؤولية حفظ موارد الإقليم الطبيعية وحمايتها وإدارتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة التي تغطي نحو نصف مساحة الجزر. ويتوقف معظم اقتصاد الإقليم المعتمد على السياحة على الحفاظ على بيئة طبيعية عالية الجودة. وفي حين تشهد جزيرة بروفيدنسالييس، وبدرجة أقل جزيرة ترك الكبرى، تنمية سريعة، يشهد العديد من الجزر الأخرى، مثل كايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية، قدراً أقل من التنمية. وما زالت كايكوس الشرقية في معظمها بمنأى عن تدخل البشر وسليمة من الناحية البيئية.
- 63 - ولا تزال إدارة البيئة والموارد الساحلية تشترط إجراء تقييم للأثر البيئي لجميع المشاريع الإنمائية على نحو يكفل عدم تسبب تلك التنمية في أضرار لا مبرر لها للبيئة، ومراعاة أفضل الخيارات و/أو التخفيف من الآثار المحتملة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يُولى اهتمام شديد للتوازن الدقيق بين التنمية وحفظ البيئة.
- 64 - وتواصل الدولة القائمة بالإدارة أيضاً توفير الأموال لمشاريع تركز على الاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال، ساعدت واضعي السياسات في جهودهم الرامية إلى إدارة مخاطر العواصف العاتية والفيضانات، وقدمت الدعم لرسم خرائط قاع البحار ومنع التلوث البحري.
- 65 - وقد بدأ الإقليم العمل بشأن عدة تشريعات بيئية هامة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأنواع، في صلة باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض وبالأمّن البيولوجي، مع تقديم الدولة القائمة بالإدارة الدعم في الصياغة في العديد من المجالات. وبالإضافة إلى أعمال الحفظ التي تمولها المملكة المتحدة لحماية الأنواع الأصلية، يجري الإقليم تجارب تتعلق بمعالجة مرض الأنسجة المرجانية الذي يهدد شعابه المرجانية وقطاعي السياحة وصيد الأسماك. وتدير الإدارة حالياً عدداً من المشاريع التي تدعمها وكالات دولية المسؤولة عن البيئة. وسيضع الإقليم الصيغة النهائية لاستراتيجيته البيئية الخمسية لتعزيز إدارة البيئة. وفي عام 2022، استضاف الإقليم مؤتمره الدولي السنوي الأول المعني بتغير المناخ ووقع على ميثاقه الوطني المنفتح بشأن تغير المناخ. وأصبح الإقليم أيضاً أول إقليم كاريبيي فيما وراء البحار ينضم إلى مبادرة الحزام الأزرق لحكومة المملكة المتحدة لحفظ البيئة البحرية في عام 2022. وستركز هذه المبادرة على تعزيز حماية التنوع البيولوجي في الإقليم، بما في ذلك من خلال التصدي لأمراض الشعاب المرجانية،

وإنشاء منطقة بحرية محمية جديدة، ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، والتخفيف من آثار التلوث البحري وتغير المناخ.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

- 66 - جزر تركس وكايكوس عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة لها.
- 67 - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. وهو عضو أيضا في مصرف التنمية الكاريبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، الإقليم عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك وعضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

- 68 - ترد في الفرع أولا أعلاه معلومات عن المستندات الدستورية والقانونية والسياسية.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

- 69 - في الجلسة التاسعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أثناء الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقةً عصرية الطابع قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا.
- 70 - وأضاف قائلا إن المملكة المتحدة والأقاليم متفقة على أن الأقاليم تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي الداخلي، ولا تخضع إلا لاحتفاظ المملكة المتحدة بسلطات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأشار أيضا إلى أن المجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار التابع للمملكة المتحدة يجتمع سنويا لرصد الأولويات الجماعية وللدفع بعجلتها، بما في ذلك حماية البيئة، وأن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأقاليم في تحقيق تلك الأولويات الجماعية والاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك تقاسم مسؤوليات الأمن.

ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

- 71 - في الجلسة الثانية المعقودة في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022، قال ممثل إكوادور، متحدثا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن الجماعة لا يزال يساورها القلق إزاء الحالة في جزر تركس وكايكوس، وهي تشدد على ضرورة ضمان اتباع نهج حكومي شامل للجميع وديمقراطي وتمثيلي بحق للسماح لشعب ذلك الإقليم بالمشاركة المجدية في تقرير مستقبله بنفسه (انظر A/C.4/77/SR.2).

72 - وفي الجلسة نفسها، قال ممثل المملكة المتحدة، وهو يتكلم في إطار ممارسة حق الرد، إن علاقة المملكة المتحدة بجميع أقاليمها فيما وراء البحار، بما فيها جزر تركس وكايكوس، علاقة عصرية الطابع تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعوب كل إقليم في تقرير مستقبلها (انظر A/C.4/77/SR.2).

باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

73 - اتخذت الجمعية العامة، في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، القرار 146/77 بدون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2022 (A/77/23) وعلى التوصية التي صدرت لاحقا عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر تركس وكايكوس غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر تركس وكايكوس عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر تركس وكايكوس هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أحاطت علما بمواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة إلى إرساء حكومة منتخبة ديمقراطيا للإقليم وإلى إعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم على النحو الذي يقره شعبه؛

(هـ) لاحظت النقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري داخل الإقليم، وأكدت أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المهمة في عملية التشاور؛

(و) أكدت على أهمية وضع دستور للإقليم يجسد طموحات شعب الإقليم ورغباته، على أساس آليات الاستطلاع الشعبي؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(ح) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ط) شددت على أنه ينبغي أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ي) رحبت بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم؛

(ك) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر تركس وكايكوس ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر تركس وكايكوس والدولة القائمة بالإدارة؛

(ل) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر تركس وكايكوس، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(م) أعادت تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستديم والشامل للجميع والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وصمودها في وجه التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، بما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن توفر كل ما يلزم من مساعدة إلى الإقليم، وأن تدعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجالي التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريال الذين ألحقا أضراراً بالإقليم في عام 2017؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر تركس وكايكوس وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

خريطة جزر تركس وكايكوس

